مشروع "الملامح العامة" للنازحين المتضررين من الصراع في صعده اليمن

ديسمبر 2010

خولت مفوضية الأمم المتحدة العليا لشئون اللاجئين مجلس اللاجئين الدنماركي بإجراء المسح في 2010 بدعم المكتب المشترك لإعداد "الملامح العامة" للنازحين. وقد تم إجراء المسح على النازحين في المناطق المستضيفة (محافظات صنعاء وعمران وحجة والجوف والنازحين والعائدين في منطقة الحزام الأمني لمدينة صعدة.

مقـدمـــة

جاء مشروع وضع "الملامح العامة" عن النازحين في اليمن نتيجة لمبادرة كتلة الحماية التي طورت أدوات مجربة من اجل وضع "ملامح عامة" عن النازحين بهدف توفير معلومات كاملة عن النازحين من اجل الإشراف الدولي، وأيضا توفير معلومات معينة خاصة بالوضع المحيط من أجل تسهيل إعداد المساعدة المحلية للنازحين.

وبناءً على ذلك، وعندما تسمح الظروف، سوف تساعد المعلومات في إيجاد الحلول الدائمة للنازحين نتيجة للحروب الستة في شمال اليمن منذ 2004. وبالتالي يمتد مشروع "الملامح العامة" ليشمل جميع النازحين الذين يعيشون في أربع محافظات وهي صنعاء وحجة وعمران والجوف وأيضا النازحين والعائدين في الحزام الأمني لمدينة صعدة.

وقد تم توجيه والإشراف على المشروع بواسطة مجموعة أساسية من المنظمات تتألف من المنظمة التي تقود مجموعة الحماية (مفوضية الأمم المتحدة العليا لشئون اللاجئين) ومجلس اللاجئين الدنمركي الذي نفذ المشروع والمفوضية الأوروبية – مكتب المعونة الإنسانية والحماية المدنية الذي مول المشروع جزئيا ومكتب خدمة وضع "الملامح العامة" للنازحين المشترك الذي قدم الدعم الفني. كما دُعِمَ المشروع من قبل عدد من منظمات المجتمع المدني المشاركة وجمعية الهلال الأحمر اليمني والوحدة التنفيذية الحكومية.

وطُبق المشروع على عينة عشوائية بسيطة في مخيمات النازحين المحددة والمستوطنات العشوائية. ونظرا لطبيعة مستوطنات النازحين العشوائية تلك، فقد وُجِدَ أسلوب أخذ العينة ملائما وكافياً. وتم إجراء اخذ العينة بناء على تقدير لعدد النازحين في المستوطنة. وقام هذا التقدير على المسوحات والتقارير والتحديثات من المنظمات التي تعمل في المنطقة وأيضا معلومات السلطات المحلية وقياديي مستوطنات النازحين. وكانت الأدوات المُطبقة عبارة عن نقاش المجموعات المركزة وتقييمات المشاركة ومقابلات مع معيلي الأسر.

وتشكل المسح من 11 فصل مختصر رئيسي تقدم في الوقت نفسه رسائل رئيسية وملخص تنفيذي واستنتاجات وتوصيات.

صنعاء، 8 يناير، 2011.

رسائـــل رئيسيـــة

1. يتمنى معظم النازحين العودة إلى ديارهم (أكثر من 70%) لكنهم سيقومون بذلك فقط عندما تتحسن الظروف. ويعتقد 5% فقط أن هذا قد يحدث في 2010، بينما لا يعرف 90% منهم متى ستكون العودة ممكنة.
وأهم شرط للعودة هو الثقة في وجود حلول سلام دائمة.
فبعد 6 مراحل من الصراع المسلح في صعدة والتجربة المؤلمة من دمار كبير وتشرد خلال الجولة الأخيرة في 2009، يشعر النازحون بالقلق من الصراعات المستمرة والخوف من اندلاع حرب سابعة. ويبدو أن المناوشات المستمرة وعدم إحراز تقدم في تنفيذ اتفاقية الهدنة تشكل مبررا لهذه المخاوف.
أما الشرط الثاني للعودة فهو إعادة اعمار المنازل المتضررة.
فعملية إعادة الاعمار في مدينة صعدة تمشي ببطء؛ وليس من المعروف أن كان هناك عملية إعادة اعمار جارية في المنطقة التي لا يمكن الوصول إليها في محافظة صعدة.
وبالإضافة إلى ذلك فان السلامة الشخصية والأمن في المناطق الأصلية شروط إضافية من اجل العودة. كما أن الخوف من التعرض للمضايقة والافتقار إلى وجود مؤسسات الحماية التابعة للدولة في المناطق الأصلية تُثني النازحين من تحقيق رغبتهم في العودة.

2. قرر عدد ملحوظ (25%) من النازحين عدم العودة. ومن دون وجود دعم لحلول بديلة فهم يخاطرون بالنزوح طويل المدى.
الخلفيات الاجتماعية – الاقتصادية
بمقارنة هذه المجموعة مع المجموعة التي ترغب في العودة، نجد أن جزء كبير من مالكي الماشية سابقاً الذين لا يرغبون في العودة؛ قد فقدوا مصدر دخلهم بشكل واضح.
كما أن الأشخاص الذين يرتبط دخلهم بالحكومة مثل المدرسين والممرضات والمتقاعدين يشكلون شريحة كبير من المجموعة التي لا ترغب في العودة.
بينما الأشخاص الذين يعتمد مصدر رزقهم على التجارة عبر الحدود مع السعودية فهم غير قادرين على استئناف نشاطاتهم لأجل غير مسمى.
وبعض العاطلين سابقا عن العمل والمهمشين لا يرغبون في العودة أيضا بسبب المساعدة الإنسانية التي توفر لهم ظروف معيشية أفضل مما كانوا عليه سابقا.

التطلع لحلول دائمة بديلة
كان لدى فئة قليلة جدا من النازحين الذين قالوا لا للعودة، خطة واضحة تتعلق بما سيفعلونه غير البقاء في منطقة النزوح. فهم يفتقرون إلى المعلومات والوسائل المادية للتخطيط من اجل حياة جديدة مستمرة بعيداً عن المنطقة الأصلية – ويبدو أن الحلول البديلة الدائمة مثل "الدمج المحلي" أو "الاستيطان في مكان آخر في البلد" بعيدة المنال بالنسبة لهم.

3. على المدى القصير وخلال العمل على إيجاد حلول دائمة، فان الظروف المعيشية للنازحين تحتاج إلى التحسن.
إذ أن الغذاء والمأوى يعتبران الشكاوي الرئيسية. بالإضافة إلى أن فرص العمل معدومة. والحصص الغذائية غير كافية والعائلات تكملها بشراء الغذاء. فضلا عن أن الملاجئ تحتاج إلى التجديد و/أو أنها مزدحمة ولا توفر الخصوصية لأفراد العائلة من الإناث وهو أمر مطلوب ثقافيا. ويعيش نصف النازحين تقريبا في مسكن مؤجر وبالتالي يحتاجون إلى دفع الإيجار.
القدرة الإنتاجية للنازحين في حالة خمود وهم يريدون استخدامها على الأقل للحصول على دخل وإن كان متدني.
وآلية البقاء الرئيسية في منطقة النزوح هو استدانة المال.

فأكثر من 75% من معيلي الأسر النازحين مدينين. وسوف تؤثر هذه الحقيقة على عملية التعافي وسوف يستخدم الدخل الجديد في قضاء الدين ولن يتمكن من المضي بشكل كامل في الادخار مرة أخرى. حتى أن مخاطر الحماية لا يمكن استبعادها عندما يكون الأشخاص مجبرين على استدانة المال من اجل العيش.

4. عدم الوصول إلى منطقة الصراع يعيق عملية جمع المعلومات عن النازحين من أجل تحديد الحجم الكلي لأزمة النازحين.

مازال الدخول إلى المحافظة التي تعتبر منطقة الصراع – موطن النازحين – غير ممكن لفريق جمع المعلومات الخاصة بالنازحين باستثناء عاصمة المحافظة والحزام الأمني المحيط.

عدد النازحين داخل المنطقة والعائدين إليها والمتضررين الآخرين غير معروف. ولم يتم تقييم ظروفهم المعيشية واحتياجاتهم الإنسانية بشكل نظامي. فعدم القدرة على الوصول يُقصي هؤلاء من الحصول على المساعدة الإنسانية الدولية.

النزوح لا ينتهي بالعودة.

يحق للنازحين الحصول على المساعدة إلى أن يتحقق الاندماج الكامل مرة أخرى والذي يقع عندما تختفي الاختلافات المرتبطة بالنزوح مع المواطنين المحيطين. وبالتالي، فان وصول المساعدة الإنسانية إلى المناطق الأصلية/العودة أمر أساسي لتحقيق حق النازحين بالحصول على الدعم خلال انجازهم للحلول الدائمة للنزوح.

ملخـص تنفيــذي

1. نطاق وأهداف وقيود عملية إعداد "الملامح العامة" في اليمن.

تمتد عملية إعداد "الملامح العامة" لتشمل جميع النازحين المقيمين في أربع محافظات مستضيفة وهي صنعاء وحجة وعمران والجوف وأيضا إلى النازحين والعائدين في منطقة الحزام الأمني لمدينة صعدة. ولا تشمل عملية إعداد "الملامح العامة" للنازحين الذين عادوا إلى محافظة صعدة في المنطقة الواقعة وراء الحزام الأمني. وقد فُرض هذا القيد بسبب عدم القدرة على الوصول إلى المناطق التي يسيطر عليها الحوثيون بسبب الوضع الأمني.

وتهدف عملية إعداد "الملامح العامة" إلى توفير معلومات جوهرية عن النازحين والتي قد تكون بمثابة قاعدة مشتركة يعمل على أساسها جميع العاملين في المجال الإنساني والحكومة عند معالجة أزمة النازحين. وتعكس المعلومات التي يتم جمعها بواسطة المقابلات الفردية مع 1683 رب أسرة و 50 جلسة نقاش للمجموعات المركزة، الوضع العام، واحتياجات ونوايا الذين تمت مقابلتهم في يوليو/أغسطس 2010. وهي أيضا مفيدة لفهم التحركات الماضية والمستقبلية. وتمكن المعنيين من التخطيط بشكل أفضل للحلول الدائمة اللازمة لإنهاء النزوح وترتيب التدخلات بحسب الأولوية من اجل إنهاء النزوح طويل المدى.

2. التوزيع الديمغرافي

تقدر عملية إعداد "الملامح العامة" أن عدد النازحين في المحافظات الأربع والمنطقة التي يمكن الوصول إليها في صعدة وقت إجراء المسح يتراوح ما بين 41.000 إلى 45.000 رب أسرة مع أسرهم أو 287.000 إلى 317.000 شخص حيث تقل إلى حد ما عن العدد الرسمي المقدر بـ 320.000 الذي أُعلن عنه في أغسطس 2010.

وكانت قاعدة عملية المسح في المحافظات الأربع هي قوائم التسجيل الرسمية معدلة بواسطة أعداد نسبية من النازحين غير المسجلين من منظمات المجتمع المدني وبواسطة التسجيل المزدوج الذي أشار إليه النازحون خلال عملية المسح. والنتيجة هي بعض الاختلاف عن القوائم الرسمية لكل محافظة حيث كانت الأرقام مرتفعة في عمران وصنعاء ومنخفضة في حجة والجوف (التفاصيل في الفصل 3).

وبرقم يتراوح من 78.000 إلى 86.000 نازح، فان الأرقام في عملية إعداد "الملامح العامة" لصعدة (المنطقة التي يمكن الوصول إليها فقط) من التقدير الاستقرائي للإحصاء/العينة، ناهيك عن قوائم التسجيل، منخفضة بشكل ملحوظ عن التقدير الرسمي وهو 110.000 (إحصائيات برنامج الغذاء العالمي مازالت قيد التدقيق وهي تغطي أيضا المستفيدين خارج الحزام الأمني).

3. تحركات المواطنين حتى وقت إجراء المسح

في الوقت الذي جرى فيه المسح يوليو/أغسطس، قُدِّر عدد عائلات النازحين التي غادرت المنطقة التي سجلوا فيها في المحافظات الأربع بـ 11000 إلى 12000 رب أسرة مع أسرهم أو 84000 إلى 93000 فرد. وبشكل رئيسي في حجة لكن أيضا في عمران لم يعثر الذين قاموا بعملية الإحصاء على عدد كبير من العائلات المسجلة في قائمة العينات التي سيتم مقابلتها. وما يزال من غير الواضح ما إذا كان النازحون عادوا أم اختاروا مكاناً أخر في طريقهم، ولذلك لا يمكننا استقطاع هذه الأرقام ببساطة من قوائم النازحين في المحافظات المذكورة. وليس لدينا معلومات نهائية حول عدد النازحين المتبقين إلى أن نحصل على رؤية أكثر وضوحاً حول وضع العودة للمناطق التي ما يزال من غير الممكن الوصول إليها.

ويمكن الحصول على معلومات موثوقة حول العودة الرئيسية في الجزء في الذي يمكن الوصول إليه في صعدة حيث قمنا بوضع قوائم العينة التي شملتها المقابلات من إحصاءنا الذي قمنا بوضعه وفيما يلي التقدير الاستقرائي لحركة العودة إلى هذه المنطقة من صعدة:

رجع حوالي 6700 إلى 7400 رب أسرة مع أسرهم أو 35000 إلى 38000 فرد.

بعض هذه العائلات انتقلت، وأخرى ربما عادت من منطقة النزوح في محافظة صعدة خارج الحزام الأمني. وفي أي حال ما تزال هناك حركة كبيرة حدثت حتى يوليو/أغسطس والتي ربما تعود إلى مناطق صعدة التي لا

يمكن الوصول إليها أو منطقة النزوح الثانية. ويشير نقاش المجموعة المركزة مع النازحين العائدين على أن وقف إطلاق النار في فبراير كان حافزا للعودة خلال الأشهر التالية.

4. تحرك المواطنين المستقبلي المتوقع خلال وقت إجراء المسح

خلال المقابلات التي أُجريت مع العينة المكونة من 1483 رب أسرة نازح وفي نقاشات المجموعات المركزة (25 ذكر و 25 أنثى) حصلت عملية إعداد "الملامح العامة" على أراء العائلات النازحة الخاصة بمستقبلها:

يتمنى حوالي 72% من الذين تمت مقابلتهم العودة، بينما أعلن 28% أنهم لا ينوون العودة.
ومع ذلك فإن العودة ستكون بطيئة: يعتقد 5% فقط من أولئك الذين مازالوا نازحين خلال فترة إجراء المسح يوليو/أغسطس أنهم يستطيعون العودة في 2010، بينما يتوقع 5% العودة في منتصف العام القادم، لكن معظم أولئك الراغبين في العودة لا يعرفون متى سيكون ذلك ممكناً. وفي نقاش المجموعات المركزة وجدنا تأكد هذا النمط بشكل عام. فالتشكك من العودة يقوم على عدد من العراقيل التي تحتاج إلى الإزالة أولا: ومن أهم المشاكل؛ خطر تجدد القتال ومشكلة المنازل المهدمة وخطر التعرض للمضايقة عند العودة. كما أن غياب مؤسسات الدولة في المناطق الأصلية والخوف من الألغام تعتبر عوامل أخرى تبطئ من حركات العودة المحتملة. وعادة ما تعبر النساء في نقاش المجموعة المركزة عن رفضهن للعود بسبب التجربة المؤلمة خلال القتال والهروب.
والرسالة التي عبر عنها النازحون هي:إن الثقة في وجود سلام دائم هو العامل الحاسم لتحفيز العودة لمجاميع كبيرة – أن المناوشات المستمرة والخوف من اندلاع حرب جديدة يطيل من أمد النزوح.
وفي وقت تحرير هذا التقرير لم يكن هناك تحسن ملحوظ في الظروف التي تشجع على تعجيل العودة بل على العكس فان الدليل المنقول من الميدان يصف النازحين بأنهم أكثر تشاؤما الآن حيال الوضع في المنطقة الأصلية وحيال نظرتهم للعودة. كما أن تحديث تقرير صعدة البياني الذي أعده أحد الخبراء (مفوضية الأمم المتحدة العليا لشئون اللاجئين) يدرج عددا كبيرا من الحوادث الأمنية التي حصلت في أنحاء المحافظة.

5. الحلول الدائمة المطلوبة للنازحين غير القادرين أو غير المستعدين للعودة

حوالي 28% من النازحين الذين تمت مقابلتهم خلال عملية إعداد "الملامح العامة" صرحوا بأنهم لا ينوون العودة. ولديهم حق حرية الاختيار في الاندماج في منطقة النزوح أو العيش في مكان آخر في البلد بدلا من العودة إلى منطقتهم الأصلية. لكن قلة منهم فقط كان لديهم المعلومات الضرورية والعلاقات والمدخرات لبدء حياة جديدة لأنفسهم. ويقدر أن 25% من النازحين سوف يحتاجون إلى الدعم من اجل تحقيق حل دائم غير العودة من اجل إنهاء النزوح. ويضع مقترح "إطار عمل الحلول الدائمة للنزوح في اليمن" (مازال مسودة) الظروف التي يمكن بمقتضاها تحقيق هذه الحلول.
بينما تعتمد مصادر كسب الرزق بالنسبة للنازحين من صعدة على الزراعة بشكل رئيسي فقد وجدنا أن فئات مصادر كسب الرزق الغالبة للأشخاص الذين لا ينوون العودة هي: مالكي الماشية السابقين والمهن المرتبطة بالحكومة بما في ذلك موظفي التعليم والصحة والمعوزين والمهمشين وأولئك الذين كان دخلهم يعتمد على التجارة عبر الحدود مع السعودية. ويمكن تسهيل خلق فرص جديدة لكسب الرزق لهذه الفئات عن طريق تنمية مهاراتهم الموجودة أو إضافة مهارات جديدة حتى يتمكنوا من دخول سوق العمل أو الحصول على دخل ذاتي دائم. ويجب تقديم قطعة ارض لآخرين – ذلك لا يعني بالضرورة امتلاك الأرض- حتى يتم توليد الدخل من خلال تربية الماشية أو زراعة الخضروات أو زراعة الحبوب أو أي أنشطة أخرى تتعلق بالزراعة.
وبواسطة المعلومات التي تقدمها عملية إعداد "الملامح العامة" يمكن للعاملين في المجال الإنساني البدء باختيار وإعداد مرشحين للدمج والاستقرار في مكان آخر في البلد، ووضع مشاريع مناسبة والبدء بتحريك التمويل فورا بدلا من انتظار الحالات المتبقية بعد عودة الأغلبية. وهذا مرتبط بشكل خاص في حالات مثل أزمة صعدة حيث تعتمد العودة الطوعية على قيام طرفي الصراع بالانتقال من مرحلة الهدنة إلى السلام الموثوق به وهي عملية ليس لديها جدول زمني متوقع. وربما يكون تنفيذ بدائل العودة أسرع من العودة والتعافي في المناطق المتضررة من الحرب.

6. وضع النازحين الاجتماعي-الاقتصادي قبل وخلال النزوح

كانت مصادر كسب الرزق الأساسية لأكثر من نصف النازحين زراعة المحاصيل وتربية المواشي. أما بدلات الوظائف الحكومية مثل المدرسين والممرضين فكانت تقدم لـ 12% من العائلات. وتبرز التجارة والأعمال التجارية من بين مصادر الدخل الأخرى. فيما كان حوالي 6% عاطلين عن العمل. وفي ضوء مشكلة البطالة الموجودة بشكل كبير في البلد ككل تبدو هذه النسبة منخفضة، لكن البعض قد يكون متوارياً في فئة "لا إجابة".

في منطقة النزوح أكثر من ثلث أرباب الأسر لديهم نوع من الدخل؛ ومن دون الكشف عن المصدر، يشير البعض إلى دخل مرتبط بالحكومة وآخرين من زراعة المحاصيل أو الأعمال التجارية الصغيرة. ومع ذلك، لا يمكنهم أو "بالكاد" يستطيعون العيش بواسطته؛ وتقدر نسبة أولئك الذين يستطيعون العيش من مصدر دخلهم بـ 5% من إجمالي النازحين.

ومع ذلك لدى أرباب الأسر النازحين نفقات مالية لتغطية احتياجاتهم الأساسية أهمها شراء الغذاء – متوسط ما ينفقه حوالي 40% أسبوعيا هو 3000 ريال ومتوسط ما ينفقه 40% آخرون هو 7500 ريال أسبوعيا (ما يساوي 14 و 34 دولار أميركي).

أما إيجار السكن فيعتبر عامل رئيسي آخر بالنسبة لـ 50% تقريبا من النازحين الذين شملهم المسح من الفئة التي تفضل الإقامة في منطقة النزوح. ويختلف المبلغ الذي يُدفع شهريا بشكل واسع حيث يتراوح ما بين 5000 و 40000 ريال وبمتوسط عام 15000 ريال (حوالي 68 دولار أميركي).

وهناك حاجة للمال بشكل منتظم يزيد أو ينقص من اجل الدواء والملابس والحطب والماء والقات.

وفي ظل غياب الدخل المنتظم تقوم العائلات النازحة بتأمين حاجاتها الأساسية بواسطة عدد من الإجراءات المختلفة: استدانة المال هو الآلية التي يتبعها 70% من أرباب الأسر. وقد استدانت حوالي 18% من الأسر النازحة مبالغ مالية تساوي 1000 دولار وأكثر منذ النزوح. ومع ذلك فان المبالغ الأكثر شيوعا فتتراوح ما يساوي 100 إلى 500 دولار أميركي. ويمكن أن تكون الديون عبئا أمام عملية التعافي أما في الحالات شديدة الفقر فقد تكون تهديدات تؤثر على الحماية من قبل الدائنين القساة. وتأتي المساعدة الإنسانية كثاني أهم آلية للعيش بواسطة 60% من النازحين. ويقول حوالي 50% أنهم خفضوا من كمية الطعام؛ ويقول 40% أنهم خفضوا من نوعية الطعام. وذكرت الممارسات المؤذية مثل الأعمال المهمشة والتسول وعمالة الأطفال في قائمة طويلة متعلقة باستراتيجيات العيش على الرغم من أنها كانت في نهاية القائمة.

الاحتياجات التي عبر عنها النازحون

يجدر التذكير أن النازحين في أربع محافظات والحزام الأمني لمدينة صعدة التي تسيطر عليه الحكومة اليمنية هم فقط من حصلوا على فرصة للتعبير عن احتياجاتهم في هذا المسح. وتشير المعلومات الدورية خصوصا تلك المتعلقة بتقييمات التغذية من المناطق الغربية لصعدة إلى حاجة إنسانية منذرة ومع ذلك فان مشكلة الوصول تقف عائقا أمام القيام بتقييمات واستجابة شاملة.

وفي وقت إجراء المقابلات في يوليو/أغسطس 2010 تصدر الغذاء والمأوى قائمة الاحتياجات على نفس الدرجة من الأهمية والضرورة. وفي نقاش المجموعة المركزة عبر المشاركون عن يأسهم بسبب تخفيض الحصص الغذائية التي بالكاد تستمر مدة نصف شهر وأثارت القلق من استقطاع المساعدة أكثر. ونتيجة لذلك تمت زيادة الحصص الغذائية بالرغم من أن اسر كبيرة مازالت تشتكي من أن الكميات غير كافية.

الملاجئ غير الملائمة أو المزدحمة تضغط على النازحين الذين يهتمون كثيرا بخصوصية عائلاتهم.

أما الحاجة الثالثة القوية فهي عدم وجود الوظائف. يقول المشاركون في نقاش المجموعة المركزة أن إعالة الأسرة بواسطة الوظيفة سيكون أفضل من تلقي المساعدة؛ وان أي وظيفة ولو بدخل متدني سيكون أفضل من البقاء من دون وظيفة خلال النزوح.

يعتبر التمييز بواسطة المجتمع المحلي وخصوصا في المدرسة مشكلة أخرى في النزوح. كما تمت الإشارة إلى قضية فقدان الوثائق حيث تسبب مشاكل منها قبول الأطفال في المدارس. وأكد المشاركون في نقاش المجموعة المركزة على الحاجة إلى رعاية صحية أفضل وخصوصا للأشخاص المصابين بأمراض مزمنة. ويشتكي النازحون بشكل عام من عدم وجود اهتمام كافٍ بالحالات الأكثر ضعفاً حتى وان تم تحديدهم ودعمهم بواسطة المجتمعات المحيطة.

ويختلف تصنيف الاحتياجات إلى حد ما في أنحاء المحافظات والفئات المقيمة.
فمشكلة الغذاء هي المسيطرة في صنعاء والجوف بينما يعاني النازحون في صعدة من مشكلة السكن. وتعتبر الوظائف مشكلة صغيرة في الجوف – الناس هناك مهتمون بتربية المواشي- وفي صنعاء حيث لدى النازحين فرصة وظيفية ويستفيدون منها كما عرفنا من نقاش المجموعة المركزة.
وتعاني العائلات المستضيفة بشكل كبير من ازدحام المأوى ويشتكي سكان المخيم من انعدام الفرص الوظيفية، أما الأشخاص في المستوطنات العشوائية فيشتكون من انعدام الغذاء للمواشي ومياه الشرب. وعلاوة على ذلك فان المقيمين في مساكن مؤجرة فيعانون من مشكلة توفير النقود من اجل دفع الإيجار الشهري والحصول على الماء.
وبشكل عام يظهر من نقاش المجموعات المركزة أن مستوى المساعدة متدنية خارج المخيمات أكثر مما هي عليه للمقيمين داخل المخيمات.

7. النوع ومظاهر الضعف خلال عملية إعداد "الملامح العامة"

من بين 9% من أرباب الأسر النازحين هناك امرأة تعيل أسرة. ويعيش نصفهم في سكن مؤجر، و 16% فقط في مخيمات وهذا ما يؤكد على أهمية المساعدة غير المرتبطة بالمخيمات.
والمتوسط العام لمن قال نعم و لا للعودة متساوية بالنسبة لإجمالي من شملهم المسح ومع ذلك كانت ربات الأسر في صنعاء والجوف اقل ميلاً للعودة إلى المنطقة الأصلية من المتوسط. والعراقيل التي تمنع ربات الأسر من العودة إلى المنطقة الأصلية هي نفس العراقيل التي تقف أمام الجميع مع اختلاف واحد مهم هو: أن النساء اقل خشية من الانتقام المحتمل في المنطقة الأصلية لكنهن يؤكدن على أن يكون هناك وجود حماية حكومية قوية كشرط مسبق من اجل العودة.
واقتصاديا فان ربات الأسر يعانين بشكل سيء من المتوسط. وهن يعشن مثل جميع النازحين عن طريق استدانة المال والاعتماد على المساعدة الإنسانية.
وتكشف المقارنة بين احتياجات جميع معيلي الأسر ومعيلات الأسر في النزوح عن حاجة كبيرة لتحسين وضع المأوى لهذه الفئة الضعيفة أكثر مما تم التعبير عنه بواسطة العائلات بشكل عام. كما أن الحاجة إلى الغذاء أيضا ضرورية بنفس القدر لكلا المجموعتين، لكن كما يتوقع فان معيلات الأسر يعانين أكثر من حقيقة أن أعضاء العائلات مفقودين.

وتعرف عملية إعداد "الملامح العامة" أيضا 5% من المعاقين بين النازحين. وخلال نقاش المجموعة المركزة شدد المشاركون على الحاجة إلى مساعدة هذه الشريحة في مجتمعاتهم. كما دعوا إلى دعم كبار السن والأشخاص المصابين بأمراض مزمنة الذين يعانون في منطقة النزوح أكثر مما كانوا عليه في مناطقهم الأصلية. ويؤكد تقييم أخير قام به مستشار مختص لمفوضية اللاجئين وجود ثغرات في المساعدة المقدمة للمعاقين وكبار السن من النازحين لكن أيضا ألقى الضوء على إمكانية الاستفادة من قدراتهم.

8. ملخص الاستنتاجات والتوصيات

يجب على جميع الفاعلين المحليين والدوليين المنخرطين في حل أزمة النازحين تركيز جهودهم على هذه المشاكل الثلاثة:
أ- ضمان وصول المساعدة الإنسانية إلى جميع النازحين بما في ذلك أولئك الذين تحركوا بين المديريات التي يسيطر عليها الحوثيون في محافظة صعدة وأولئك الذين رجعوا إلى مناطقهم الأصلة في هذه المديريات.
ب- العمل باتجاه تحسين الظروف من اجل العودة الطوعية بأمان وبكرامة للنازحين. وتحسين الظروف المعيشية وتجهيز الناس للعودة بينما هم في منطقة النزوح.
ت- قبول حرية اختيار النازحين لعدم العودة والدعم بالبرامج الواقعية وإشراكهم لإيجاد حلول دائمة غير العودة، مثلا، الاندماج في منطقة النزوح أو الاستقرار في مكان آخر في البلد.

نتـــــائـــج

أ. مشكلة الوصول في محافظة صعدة

لم يتمكن من الوصول إلى محافظة صعدة التي حدث فيها الصراع من اجل تنفيذ عملية إعداد "الملامح العامة" باستثناء منطقة مدينة صعدة التي تسيطر عليها الحكومة والحزام الأمني المحيط الذي يصل إلى أجزاء من منطقة الصفراء وساحر. وتستمر حتى الآن مشكلة عدم الوصول إلى الجزء الغربي من صعدة المتضرر من الصراع ويحتوي على اغلب المناطق وأغلبية السكان. والمعلومات التي جُمعت في مدينة صعدة والحزام الأمني لا يسمح باستقراء المحافظة ككل. وبالتالي فنحن لا نعرف الحجم الحقيقي لأزمة النازحين التي خلقتها الحرب السادسة. إذ أننا نجهل أعداد والظروف المعيشية للنازحين في المديريات الغربية، كما نجهل أعداد والظروف المعيشية للعائدين ووضع المواطنين المتضررين الذين لم ينتقلوا من أماكنهم. ولا يمكن للمجتمع الإنساني (الاغاثي) الدولي تقييم الاحتياجات الإنسانية لهذه الشرائح أو تلبيتها. ويبقى حجم استجابة منظمات المجتمع المدني المحلية والكيانات المسئولة الفعلية في المنطقة للأزمة الإنسانية غير واضح. فعدد غير معروف من الأشخاص المتضررين من الحرب محرومين من المساعدة الإنسانية منذ اندلاع الحرب وعشرة أشهر من وحتى بعد اتفاقية الهدنة. ويستمر هذا الوضع على الرغم من جميع جهود الفاعلين الدوليين من اجل التمكين من الوصول إلى المناطق المتضررة.

ب. الوضع في منطقة النزوح وأراء العودة

يؤكد أغلبية المواطنين الذين يتمكن من الوصول إليهم الذين مازالوا في منطقة النزوح رغبتهم في العودة. لكنهم يجدون أن هناك عدد من العراقيل تقف أمام تحقيق رغبتهم. حيث لم يتم التوصل إلى سلام دائم في منطقة العودة، وهو شرط مهم، بين الأطراف المتنازعة. ومازال إحراز تقدم في عملية إعادة الاعمار وإصلاح للمنشآت العامة والممتلكات الخاصة في المنطقة المتضررة من الصراع غير ملموس، وهو ما ينتظره النازحون والذي سوف يكون عاملا قويا للعودة. ويشعر النازحون أن سلامتهم الشخصية والأمن في موطنهم غير مضمون إذ أن هناك افتقار إلى وجود المؤسسات الحكومية الحامية. وحتى الآن، لا يوجد ما يشير إلى أن الحكومة تستعيد السيطرة على المديريات الغربية لصعدة التي تقع حاليا تحت سيطرة الحوثيون. وتعتبر هذه العوامل عراقيل قوية تقف أمام العودة واستمرارها سوف يطيل من أمد حالة النزوح لعدد كبير من الناس الذين ينتظرون تحسن الظروف من اجل العودة.

ولذلك تحتاج الاستجابة للازمة التحرك من حالة العمل على إنقاذ الحياة الفوري إلى مستوى توفير الظروف المعيشية المقبولة لنزوح طويل مدى وليس فقط قصير المدى. ويشمل هذا تقديم الخدمات التي تنطبق عليها اقل المعايير الدولية في جميع القطاعات ولجميع النازحين بغض النظر عن تصنيف إقامتهم.

كما تشير فكرة النزوح طويل الأمد إلى الاستفادة أيضا من المشاريع التنموية التي تُشرك النازحين في الأنشطة في عملية إنعاش مصادر الدخل عند العودة.

ت. خيار عدم العودة والحلول الدائمة البديلة

أعلن أكثر من ربع النازحين الذين تمت مقابلتهم عن عدم نيتهم في العودة. وكان لعدد قليل منهم تصور بديل مريح – إما الذهاب إلى مكان آخر في البلد والاستقرار والاندماج هناك أو الاندماج محليا في منطقة نزوحهم الحالية. إن الافتقار إلى القرارات السياسية حول بدائل العودة والافتقار إلى المعلومات الخاصة بالحقوق والدعم المحتمل للحلول البديلة يُبقي النازحون عالقون في وضع النزوح الحالي، بينما قد يكون قرارهم بعدم العودة هو نقطة البداية لعملية تقودهم إلى حياة جديدة بعيدا عن موطنهم، سواء كانت بالاندماج في المجتمع المحلي الموجودين فيه أو الاستيطان في مكان آخر في البلد.

ويجب التسليم بحقيقة أن هناك أشخاص غير قادرين أو لا يريدون العودة ودعم خيارهم. وفيما يلي الفئات التي تشكل الأغلبية في هذه المجموعة: مالكي المواشي السابقين أو الأشخاص الذين لديهم مهن مرتبطة بالحكومة أو الأشخاص الذين كانوا يعيشون من التجارة بين الحدود مع السعودية والمهمشين أو العاطلين عن العمل السابقين. ويجب تحريك التمويلات لدعم برامج الدمج في المناطق بخلاف مناطق العودة. ويجب اطلاع النازحين المعنيين وإشراكهم في حوار حول مستقبلهم. كما يجب استعراض رغباتهم وقدراتهم في عملية تخطيط مشتركة على مستوى المحافظة/المديرية وموائمتها مع الإمكانيات التي يمكن أن تقدمها المحافظة أو المجتمع المستقبل لاحتواء ودمج مواطنين جدد. وإذا ما تمت متابعة هذا الجهد المشترك بقوة فربما يُنهي النزوح لهذه المجموعة في وقت مبكر عن أولئك الذين ينتظرون العودة.

التـــوصيـــات:

هناك ضرورة ان تحترم التوصيات التالية للقيام بتحركات فعلية ضمن ادوار ومسئوليات المعنيين المختلفين الذين يمكن أن يقدموا مع بعضهم حلولا للمشاكل الملخصة السابقة الخاصة بأزمة النازحين في اليمن.

الحكومة – المستوى المركزي

يتأمل من الحكومة أن ترتب أولوية تبني - سياسة وإستراتيجية وطنية للنازحين - إطار عمل وطني لحلول دائمة للنزوح في اليمن وتقدم هذه الوثيقة قاعدة مشتركة صلبة، والتوجيه اللازم لجميع الفاعلين الذين يعملون معاً على وضع استجابة شاملة وفعالة لازمة النازحين.
أ- مشكلة الوصول في محافظة صعدة قبول ودعم المفاوضات من اجل الوصول بين جماعة الحوثي والعاملين الدوليين في المجال الإنساني. يتم تنفيذ التوصل إلى اتفاقية مع الحوثي لقبول المساعدة بما يتوافق مع معايير إيصال المساعدة الإنسانية. خلق مناطق/مديريات تجريبية من اجل الوصول والتي يمكن أن تعمل على بناء الثقة بين جميع الأطراف ويمكن فيما بعد توسيعها لتصبح منطقة أوسع. ب. وضع النزوح وأراء العودة بهدف إزالة العائق الرئيسي أمام عودة النازحين: انعدام الثقة في وجود سلام دائم/الخوف من تجدد الحرب، يجب على الحكومة: - مواصلة محادثات السلام الثنائية والمشتركة مع الحوثي لإزالة عدم الثقة بين الطرفين - إحراز تقدم حول التنفيذ المتفق عليه لاتفاقية الهدنة (22 نقطة) مشتملا ذلك على التعجيل في عمليات إزالة الألغام من اجل زرع الثقة في إحلال السلام - التعجيل في إعادة الاعمار والتعويض في جميع المديريات المتضررة وبهدف تيسير الحياة ومنع التمييز وتأكيد حقوق النازحين طويلة ومتوسطة المدى، يجب على الحكومة: - تقديم المساعدة للنازحين خارج المخيمات - الاستبدال الفوري لوثائق الهوية والتعليم المفقودة وتسهيل التحاق أطفال النازحين بمدارس المجتمعات المستضيفة - تكييف النظام الصحي من اجل تسهيل تحسين قدرة النازحين على الوصول إلى الخدمات الصحية وضمان عدم انقطاع الرعاية للمرضى بشكل مزمن بشكل خاص. - ضم معظم النازحين الفقراء في شبكة التأمين الاجتماعية الوطنية ث. خيار عدم العودة والحلول الدائمة البديلة قبول ودعم حرية اختيار عدم العودة تكييف خطط تنموية وطنية لاستيعاب حلول بديلة عن العودة تزويد المحافظات بالإجراءات القانونية والإدارية والمالية من أجل تخطيط وتنفيذ برامج النازحين المعنية الخاصة بالدمج في غير المناطق الأصلية. دعوة المانحين لتقديم الدعم

الحكومة – على مستوى المحافظة

يتأمل من المحافظات المستضيفة للنازحين تشغيل وتنفيذ إستراتيجية خاصة بالنازحين وإطار العمل من اجل إيجاد حلول دائمة على مستوى المحافظة بحسب الظروف السائدة، مثلا، توفر ارض صالحة للزراعة والقدرة الاستيعابية للبنى التحتية ومطالب سوق العمل واحتياطي الموارد الطبيعية مثل الماء.. الخ.
أ. مشكلة الوصول في محافظة صعدة محافظة صعدة: - وصول مفتوح لجميع كادر الإغاثة الإنسانية الدولية إلى الحزام الآمن على الأقل - التفاوض مع المناطق التي يسيطر عليها الحوثيون من اجل إيصال المساعدة الإنسانية العاجلة إلى ما وراء الحزام الآمن. - تسهيل عملية إعادة الاعمار في المناطق التي يسيطر عليها الحوثيون ب. وضع النزوح وآراء العودة محافظة صعدة: تعجيل عملية إعادة الاعمار في منطقة الحزام الآمن جميع المحافظات: تسهيل العيش السلمي بين المجتمعات المستضيفة والنازحين لفترة مؤقتة في منطقة النزوح من خلال - توعية المجتمعات المستضيفة/المجالس بمشكلة التمييز ومن خلال - ضمان استفادة المجتمعات المستضيفة من تواجد النازحين، مثلا، الوصول على الخدمات المشتركة المحسنة - منع السلبيات على الأقل، مثلا، استنزاف الموارد الشحيحة ت. خيار عدم العودة والحلول الدائمة البديلة وضع وحدة تخطيطية لـ "دمج النازحين في المحافظة" بحيث تضم جميع المعنيين: - إدارة التخطيط والتنمية للمحافظة، الإدارات القطاعية الهامة: ممثلي النازحين المعنيين، كتلة التعافي المبكر/منظمات المجتمع المدني الإنسانية/المنظمات التنموية - تخطيط نطاق وطبيعة برنامج الدمج بما يتواءم مع عرض الدمج المحتمل وقدرات ونوايا النازحين المختارين بحسب معايير الأهلية - دعوة المانحين الدوليين والحكومة المركزية لتقديم الدعم لبرنامج الدمج.

الحكومة – الوحدة التنفيذية

يتأمل من الوحدة التنفيذية أن تطور أكثر القدرة الداخلية على تولي المسئولية كفاعل رئيسي في الاستجابة الوطنية من اجل النازحين فيما يتعلق بتقديم المساعدة في وضع النزوح ودعم الحلول الدائمة.
أ. مشكلة الوصول في محافظة صعدة دعوة الحكومة لتحسين القدرة على الوصول إلى جميع النازحين والأشخاص/المناطق الأخرى المتضررة من الحرب ب. وضع النزوح وآراء العودة و ت. خيار عدم العودة والحلول الدائمة البديلة بدعم مفوضية اللاجئين، إنشاء مراكز معلومات للنازحين في كل محافظة متأثرة بهدف - التوعية بحقوق وواجبات النازحين، بما في ذلك القيود المفروضة في الوضع الحالي في اليمن - إرشاد النازحين الذين لا يحصلون على المساعدة (الضعفاء، المهمشين) إلى مزودي الخدمات - اطلاع النازحين بالخيارات المتوفرة من اجل الحلول الدائمة وأشكال تلقي المساعدة العملية للخيار المأخوذ - طلب وتفويض منظمة مجتمع مدني خبيرة والكفؤة لتشغيل المركز تحت إشراف وتوجيه الوحدة التنفيذية ومفوضية اللاجئين دعوة المانحين الدوليين والحكومة على مستوى المديرية والمحافظة والمستوى المركزي من اجل تقديم المساعدة المادية والفنية لتحقيق الحلول الدائمة

الحكومة – مجلس المديرية – المجتمع المستضيف والأصلي

المجلس المحلي/المديرية هو الواجهة التنفيذية بين المقيمين والنازحين الذين عادوا أو وجدوا ملجأ لهم في منطقة أخرى داخل أو في أطراف المدن والقرى. إن منهج الإدارة المحلية تجاه العائدين أو الذين مازالوا نازحين مهم لاستقرارهم كأهمية المساعدة المادية التي تقدم بواسطة سلسلة واسعة من الفاعلين الآخرين.
أ. مشكلة الوصول في محافظة صعدة يمكن أن تساهم مجالس المديريات في المجتمعات الأصلية بتحسين القدرة على الوصول عن طريق المناصرة والتفاوض مع الفاعلين غير الحكوميين ذوي العلاقة لقبول وجود النشاطات الإنسانية في مجتمعاتهم. ب. وضع النزوح وآراء العودة توعية المجتمع والإدارة بمشكلة التمييز ضد النازحين وبشكل رئيسي في المدرسة والمنشآت الصحية والمجتمع بشكل عام. توجيه الكادر الإداري/المشترك بمعاملة النازحين كمواطنين يمتعون بنفس الحقوق كالجميع غير أن لهم احتياجات مختلفة إزالة العقبات الإدارية أينما كان ذلك ممكناً والتي توصم أو تستبعد النازحين من المشاركة في الحياة المجتمعية تشجيع التواصل الشخصي بين النازحين والمقيمين ت. خيار عدم العودة والحلول الدائمة البديلة الدعوة على المستوى الأعلى لتقديم المساعدة المادية لتحسين البنية التحتية والخدمات المشتركة المطلوبة لإيواء مقيمين جدد

ضمان الوصول المتساوي للنازحين المندمجين إلى الخدمات المشتركة
أيضا، ضمان وصول المواطنين المحليين إلى الخدمات المشتركة التي يتم تنفيذها و/أو تحسينها بسبب تواجد النازحين مثل إصلاح المدارس وفرص بناء القدرات – ورشات العمل التدريبية المهنية.

المجتمع المدني – المجتمع المستضيف والأصلي

إن دور المجتمع المدني في المجتمعات المستضيفة والأصلية – القيادات الدينية والشخصيات الاعتبارية والمؤسسات الخيرية والجمعيات النسوية ونقابة المعلمين والفرع المحلي لجمعية المعاقين .. الخ– هو سد الثغرة بين السلطات والمواطنين وبين المقيم والنازح أو المواطنين العائدين والمساعدة على فهم كل طرف للآخر ومنع النزاعات وتخفيف حدة الخلاف والاحتكاك.

أ. مشكلة الوصول لمحافظة صعدة
ب. يجب أن يستغل الفاعلون في المجتمع المدني في المجتمعات الأصلية نفوذهم – للدرجة الممكنة في الوضع الحالي- على النافذين الحكوميين وغير الحكوميين من اجل الحصول على المساعدة لإنعاش مصادر كسب الرزق لجميع المواطنين المتضررين في مجتمعاتهم
ت. وضع النزوح وآراء العودة
إشعار أفراد المجتمع الآخرين بمشكلة التمييز ضد النازحين وبشكل رئيسي في المدارس والمجتمع.
التواصل بشكل مباشر مع "النظراء" بين النازحين، مثلا، زيارة القيادات الدينية وزيارة المراكز النسوية في المخيمات والمدارس الطارئة والمدرسين في المستوطنات وقيادات المخيم أو المجمع الذين يعرفون المعاقين في قطاعهم من اجل مناقشة وحل مجموعة معينة من المشاكل.
مساعدة تمركز ورفع مستوى الوعي وتسهيل وصول المساعدة إلى النازحين الضعفاء "غير المعروفين" في الأماكن المؤجرة أو المستضيفة أو العشوائيات.
تسهيل تحقق حل الصراع السلمي بين المقيمين والنازحين أينما كان ذلك ضرورياً.

ث. خيار عدم العودة والحلول الدائمة البديلة
تعريف أعضاء المجتمع الجدد بخصائص البيئة المحلية للتمكين من الاندماج السلس.
الدعوة من اجل التشارك العادل للموارد والوصول المتساوي للخدمات المشتركة
تسهيل تحقق حل الصراع السلمي بين المقيمين والمواطنين الجدد أينما كان ذلك ضروريا.

المانحون

يتأمل من المانحين تذكير ممثلي الحكومة اليمنية بمسئوليتهم الرئيسية تجاه النازحين. ودعم الحكومة فنيا وماليا في محاولة لحل أزمة النازحين وبشكل رئيسي من خلال متابعة الخيارات الثلاثة للنازحين باعتبارها حلا دائما.
أ. مشكلة الوصول لمحافظة صعدة منح تمويل من اجل إعادة الاعمار بشرط الوصول المساوي لجميع مناطق محافظة صعدة ب. وضع النزوح وآراء العودة دعم العودة الطوعية بالتمويل الكافي عند ضمان السلامة والكرامة. بالتمويل الكافي، ضمان تحقق معيار العيش الكريم في منطقة النزوح ت. خيار عدم العودة والحلول الدائمة البديلة إبلاغ الحكومة بشكل واضح أن التمويل المحتمل غير مقيد بالعودة بل يمكن أيضا توفيره في الحالات التي يختار فيها النازحون الاندماج المحلي أو الاستيطان في مكان آخر في البلد باعتباره خيارهم المفضل. يجب أن يأخذ نطاق التمويل بعين الاعتبار أن تصور الاندماج يمكن أن يُعجل به أكثر بواسطة تمكين وصول المهنيين المحليين إلى منشآت بناء القدرات الخاصة بالنازحين الجديدة، على سبيل المثال. إن خلق وضع يكون فيه المجتمع رابحاً بالنسبة للمحليين والنازحين هو أفضل قاعدة من اجل تحقيق الاندماج السلس.

منظمات الأمم المتحدة – المنظمات الدولية

يتأمل من منظمات الأمم المتحدة والمنظمات الدولية ضمان تلقي أزمة النازحين للاهتمام الدولي اللازم والتمويل المرتبط للاستجابة لها والدعم بقوة مع الحكومة اليمنية والفاعلين غير الحكوميين بما يتوافق مع المبادئ الإنسانية الدولية.
أ. مشكلة الوصول في محافظة صعدة استمرار التواصل حول أولويات أجندة المناصرة مع الحكومة اليمنية والمانحين توسعة النطاق الإنساني بشكل تدريجي من خلال خلق فرص للمفاوضات الثنائية والمشتركة مع الحوثيون والحكومة اليمنية خلق شبكة معلومات لزيادة مستوى الشفافية حول الوضع الإنساني في صعدة – تكليف شخص لإدارة هذه المعلومات. أ. وضع النزوح وآراء العودة بناء قدرات مقدمي الخدمة الإنسانية المحليين حول معايير المجال وقواعد السلوك والمسئولية الإنسانية تجاه المستفيدين ودعم الخضوع لها. ضمان وصول المساعدة المتساوي لجمع النازحين بغض النظر عن مناطق إقامتهم. في ظل منظور النزوح طويل المدى، يحتاج التعليم الأساسي لأطفال النازحين إلى الدعم والتمكين بقوة أكثر. خلق شبكات حماية مشتركة ودعمها ماديا لتحسين مستوى منع والاستجابة إلى تهديدات الحماية. ضمان معالجة الاحتياجات الخاصة للضعفاء التي يشير إليها أعضاء المجتمع، بشكل ملائم.

ب. خيار عدم العودة والحلول الدائمة البديلة
يجب أن يُكيف التعافي المبكر والفاعلين التنمويين الآخرين التدخلات مع الحقيقة التي أظهرتها عملية إعداد "الملامح العامة" عن النازحين خلال الفترة يوليو/أغسطس 2010 والتي تفيد بان 25% من العائلات النازحة تقريبا لا تريد العودة. ولم يوجد ما يدل على تغير ذلك الرأي في وقت نشر النتائج. ويجب على الفاعلين في مجال التعافي المبكر المساعدة على استعادة النازحين لمصادر كسب الرزق في المناطق البعيدة عن منطقتهم الأصلية.
سوف تحتاج التدخلات التنموية المتعلقة بالزراعة وغير المتعلقة بالزراعة إلى دمج شريحة النازحين هذه في بيئة جديدة وتحقيق حلول خيارهم.
إجراء دراسة للسوق لتحديد الحاجة للمهارات الخاصة بسوق العمل وبالتالي تجنب الأنشطة التدريبية التي لا ترتبط بسوق العمل.

منظمات المجتمع المدني

يتأمل من منظمات المجتمع المدني المحلية والدولية أن تدرك وتحترم دورها الجوهري في الاستجابة للنزوح، مثلا،
- يجب أن يكون سلوك الطاقم متماشيا مع قواعد السلوك لكادر المساعدة من اجل الحفاظ على كرامة المستفيدين النازحين.
- يجب على منظمات المجتمع المدني بذل جهدها لتحقيق المعايير الدنيا المتفق عليها دوليا في مجال تقديم المساعدة لضمان تحقيق أفضل الظروف المعيشية الممكنة للنازحين.
- الاستفادة من رؤيتها في المشاكل وقدرات المستفيدين من اجل دعمهم لدى صناع القرار

أ. مشكلة الوصول في محافظة صعدة
جمع وتمرير كل المعلومات الممكنة الخاصة بصعدة إلى الشخص المكلف مثلا، المعلومات من العائدين الذين رجعوا إلى نقاط توزع النازحين؛ المعلومات من الأنشطة التي نفذت محليا في مديريات صعدة.

ب. وضع النزوح وآراء العودة
زيادة نوعية المساعدة عن طريق تحسين الأداء الشخصي و/أو الدعوة القوية القائمة على الدليل للمانحين بمعالجة العجز في القطاعات التالية:
المساعدة الغذائية
تعتبر نقاط التوزيع الغذائية بعيدة جدا عن المستوطنات، ويوم التوزيع غير معروف – ينتج عن كلا الأمرين وصول مكلف إلى الحصص الغذائية.
حل مشاكل الحصص الغذائية غير الكافية للعائلات الكبيرة في جزء وليس بعد في جميع المناطق.
الحطب
ظهور النزاعات مع المجتمعات المستضيفة – لا يوجد بديل جاهز؛ النساء يفضلن غاز الطبخ
الصحة
الهم الرئيسي للنازحين هو كيف يمكن تغطية تكلفة العلاج أو الدواء
الهم الرئيسي الخاص برعاية المصابين بأمراض مزمنة (تكلفة وتوفر الرعاية/الدواء)
الاحتياجات الخاصة التي لم يتم تلبيتها في المستوطنات (حرض) كوجود العيادة المتنقلة لساعات قليلة وفقط ليوم واحد في الأسبوع غير كافي.
المأوى
دراسة الوضع المتعلق بالإيجار من اجل تحديد الحاجة والمعيار من اجل المساعدة
التعجيل باستبدال المآوي التي يبلغ عمرها عام
يجب توفير مكان للصلاة/التجمع (الرجال في مستوطنة حرض يعتبرون قوة عاملة)
الغسيل

وجود عدد قليل جدا من المراحيض في مستوطنة (حرض)- الشكوى الدائمة في أن المراحيض الموجودة غير قابلة للاستخدام كونها تفتقر منذ عدة أشهر إلى غطاء الحماية البلاستيكي الذي يجب استبداله بشكل عاجل. يجب أن يتم توزيع مواد النظافة الصحية تشمل تلك الخاصة بالنساء أكثر من مرة! التعليم لا توجد مدارس في معظم المستوطنات – بعد المسافة إلى المدارس المحلية الضعف – الفقر هناك حاجة إلى دعم وتشجيع ضم المعوزين في صندوق الرعاية الاجتماعية المحلي
متابعة تحرك منظمات المجتمع المدني مفقود في المجتمعات المتحركة من اجل تحديد الأفراد الفقراء واحتياجاتهم الخاصة السيولة النقدية من أجل العمل لا توجد مشاريع بعد لكن هناك حاجة إليها بعد عام من استنزاف المدخرات الخاصة وفي المناطق التي لا يتوفر فيها فرص عمل يمكن أن تتضمن أفكار المشاريع على حوافز من اجل . بناء المنشآت المشتركة في منطقة النزوح (مسجد/مدرسة/مركز نسوي) . بناء/ تحسين المأوي للنازحين (كبار السن،أرامل، ربات اسر، معاقين.. الخ) في المستوطنات والأماكن المؤجرة . تظهر فرص العمل الأخرى خلال تنفيذ برامج الحلول الدائمة. زيادة نوعية مساعدة منظمات المجتمع المدني بشكل عام عن طريق: تطبيق المعايير الإنسانية الدولية الدنيا للمساعدة لجميع النازحين الذين يمكن الوصول إليهم. وضع منظمات المجتمع المدني آليات لاستلام الشكاوي المكتوبة والشفهية مع عرض عدم تعريف الشخصية أن فضل المُشتكي ذلك. التأكيد على متابعة التحركات التي يجب الإفادة عنها. يجب إعلان نسبة الحل. زيادة الاهتمام بالمشاكل والحاجات التي عبرت عنها النساء، مثلا، الملابس، الأحذية للأطفال والنساء، وتقديم مواد النظافة الصحية الخاصة بالنساء بشكل منتظم وموثوق به مشتملا ذلك على الملابس الداخلية والأخذ في الاعتبار الفتيات اليانعات والشابات من اجل فرص التعليم والتوظيف. استخدام الوقت بفعالية في عملية النزوح طويل المدى يؤكد الدليل المأخوذ من الميدان على توقع العودة التلقائية الضئيلة في ظل الظروف السائدة. وباعتبار انه من غير المحتمل أن تتغير في المستقبل القريب فيجب القيام بالتجهيزات للنزوح طويل المدى لأغلب النازحين وفي الوقت نفسه البقاء على استعداد للعودة الفورة حال تحسن الظروف وخصوصا المتعلقة بالسلامة. وبعيدا عن تحسين المساعدة الأساسية، يجب على منظمات المجتمع المدني إشراك النازحين في الأنشطة التي لها فائدة مزدوجة: المساهمة في تحسين الظروف المعيشية الآن والمساعدة إلى حد ما في استعادة مصادر كسب الرزق بشكل أسرع وأفضل عند العودة. وتصنيفات مثل هذه الأنشطة هي: يجب تقديم سيولة نقدية/السيولة النقدية من أجل العمل – مثلا: برامج تجريبية لدعم الاتجار أو لمعارض المواد غير الغذائية أو الحوافز لتحسين المأوى وان يتم– بحسب حداثتها على السياق اليمني – الإشراف عليها بشكل نظامي من اجل فعالية فائدتها وتفادي الآثار الجانبية غير المرغوب فيها المحتملة. تنمية المهارات – مثلا: تقدم المراكز النسوية في صنعاء دورات تدريبية في الحاسوب وتعليم اللغة الانجليزية، والتي يمكن أن يستفيد منها النازحات والفتيات اللائي يعشن بشكل كبير في أماكن مؤجرة أو لدى عائلات مستضيفة إذا تم دعمهن مادياً. هناك حاجة إلى المهارات الخاصة ببناء المنازل ذات التكلفة المنخفضة في منطقة النزوح وأيضا عند العودة.

أيضا يمكن الاستفادة بشكل مزدوج من مهارات إدارة الأعمال التجارية الصغيرة.
يمكن أن تساهم أنشطة توليد الدخل – أمثلة: زراعة الخضروات في المناطق الملائمة في تحسين الغذاء الشخصي وتوليد الدخل؛ ويمكن أن يقدم تحويل الغذاء دخلا صغيرا للمجموعات النسائية ويمكن القيام بتربية الأغنام والماعز من اجل الحليب و اللحم في المستوطنات العشوائية التي يفضلها النازحون على المخيمات والمنازل على أمل مواصلة أنشطتهم الرعوية في منطقة النزوح. ومع ذلك فقد ثبت أنها ممكنة فقط إذا ما توفر دعم مادي مبدئي من اجل توفير العلف والماء والأكثر احتمالا بعض الإرشاد حول الإدارة بالنظر إلى صعوبات البيئة الطبيعية العدائية نحو النازحين الموجودة في مستوطنة النازحين المؤقتة.

ت. خيار عدم العودة والحلول الدائمة البديلة
تحديد النازحين غير المهتمين بالعودة والراغبين في الاندماج داخل المحافظة محل النزوح وأولئك الذين لديهم الرغبة في الاستقرار في المحافظات الأخرى. أيضا إشراك النساء والأطفال الكبار في العائلات في هذا النقاش.
كشف نقاش المجموعة المركزة إن القرار الأخير ربما يتخذه رب الأسرة الذكر ومع ذلك فهذه هي نهاية العملية الديناميكية داخل العائلة التي يجب تصورها للحصول على صورة شاملة للمصالح والرغبات والتوقعات وقدرات العائلة كاملة ويجب أن تؤخذ بعين الاعتبار عند التخطيط لمستقبل جديد.
التنسيق مع منظمات المجتمع المدني العاملة في الاستجابة إلى ضمان تفصيل كامل للنازحين في كل محافظة.
توثيق قدرة/الخلفية المهنية للنازحين التي تميز بين المزارعين ومربي الماشية والمهن المختلفة التي كانت تمارس قبل النزوح.
تغذية "وحدة تخطيط الدمج" بهذه النتائج على مستوى المحافظة.
يحتمل بشكل كبير أن يغادر النازحون الذين ليس لديهم رغبة في العودة منطقة النزوح في وقت مبكر ويستعيدوا مصادر كسب الرزق بشكل أسرع عند دخولهم إلى سوق العمل بالمهارات الملائمة.
يمكن لمنظمات المجتمع المدني تقييم الطلب للعمال ذوي المهارات – في النهاية بتوجيه منظمة العمل الدولية – والتخطيط بحسب ذلك لرفع مستوى المهارات المهنية لأولئك النازحين الذين لا تعتمد مصادر رزقهم على الأرض مثل الميكانيكيين والكهربائيين والنجارين والمعماريين أو تقديم دورات تدريبية في الحاسوب وتعليم اللغة الانجليزية والمهارات التي لها طلب والتي ستكون أيضا مناسبة لضم النساء في فرص بناء القدرات.